مجلة العلوم الإنسانية ——عدد 46 ديسمبر 2016، المجلد ب، ص. ص 07- 22——

مقاربة نظرية حول تطور مفهوم الفقر من آدم سميث إلى أمارتيا سن

بوشوشة مريم
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة عبد الحميد مهري
قسنطينة

ملخص:
نحاول من خلال هذا المقال عرض مختلف النظريات التي تناولت ظاهرة الفقر، من خلال الرجوع إلى مساهمة مفكري المدارس المختلفة انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية، وصولا إلى مفاهيم التنمية البشرية، مرورا بالفكر الماركسي و دولة الرفاه. و التي اختلفت فلسفتها حول المتغيرات المؤدية للفقر وأساليب معالجته، حسب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي سادت كل فترة. فقد مر مفهوم الفقر في الفكر الاقتصادي، انطلاقا من آدم سميث إلى أمارتيا سن، بالعديد من المراحل، نقلته من المفهوم الضيق إلى المفهوم الواسع. و يمكن اعتبار النظر إلى الفقر باعتباره انعدام الفرص والخيارات، أوسع تعريف للفقر. إضافة إلى أهمية المساهمات السابقة، والتي أدت إلى تطوير هذا المفهوم، و نقله إلى الحقل الاقتصادي.
الكلمات المفتاحية: الفقر، المدرسة الكلاسيكية، الفكر الماركسي، دولة الرفاه، التنمية البشرية

Abstract :
We will try in this paper to state the different theories that approached the phenomenon of poverty by referring to the contribution of thinkers of different schools; from the classical school to the concepts of human development and through the marxist ideology and the welfare state whose philosophy concerning variants that cause poverty and methods used to repair it in terms of economic and social conditions of each period, has changed. The concept of poverty in the economic ideology has known several stages, starting from Adam Smith to Sen, that shifted it from the narrow concept to the broad one. The definition of poverty as the lack of opportunities and choices is the most appropriate. In addition to the importance of previous contributions, which have led to the evolution of this concept, and transferred it to the economic field.
Key words: poverty, Marxist thought, the welfare state, human development

مقدّمة:

ظل الفكر الاقتصادي و حتى بداية العصر الحديث مختلطا بالفكر الديني و الفلسفي و الأخلاقي، و منه لم يكن يُنظر لمسألة الفقر على أنها مشكلة اقتصادية، فكل تحاليل الفقر و عدم المساواة كانت تنبع من مجال الأخلاق. إلى غاية النصف الثاني من القرن الثامن عشر أين بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة كمشكلة اقتصادية، خاصة مع ظهور المدرسة الكلاسيكية، التي لم تتمكن من تجنب التطرق إلى مشكلة الفقر، بل و أدخل مفكروها تغييرات

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1،الجزائر2016

جذرية في تحليل هذه الظاهرة، انطلاقا من أعمال سميث فريكاردو و غيرهم. كما ساهمت العديد من المدارس الاقتصادية اللاحقة في تطوير مفهوم الفقر انطلاقا من المفاهيم التي قدمها الكلاسيك، إذ اتجه البعض نحو نقدها و اتجه البعض الآخر نحو تطوير أو تعديل لهذا المفهوم. وصولا إلى دولة الرفاه و التطور الذي شهدته الأدبيات الاقتصادية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، كنتيجة للأحداث و التغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية العالمية التي لحقتها. حيث اهتمت هذه الأدبيات في مجملها بالتخلف و النمو الاقتصادي، و كذلك بمسألة التنمية، التي أصبحت القضية الأولى التي تشغل فكر الاقتصاديين و الاجتماعيين و السياسيين على حد السواء. إلا أنه في منتصف القرن العشرين اتضح عدم صحة مفهوم التنمية المختزل في النمو الاقتصادي السريع، فتم تطوير هذا المفهوم ليشمل التنمية البشرية، و الذي أخذ بدوره في التطور وصولا إلى أفكار سن. و بهذا فقد تغير مفهوم الفقر مع تطور النظريات الاقتصادية، و التي اختلفت فلسفتها حول المتغيرات المؤدية إلى الفقر و أساليب معالجته.

فكيف كانت نظرة كل مدرسة إلى مشكلة الفقر في إطار الفكر الاقتصادي؟

لنتمكن من الإجابة على هذا السؤال ارتأينا أن نقسم هذا البحث كما يلي:

أولا: الفقر في الفكر الاقتصادي الحديث

ثانيا: الاتجاهات المعاصرة في تحليل الفقر.

فرضيات البحث:

- تطور الفكر الاقتصادي أدى إلى تطور الاهتمام بمشكلة الفقر و تطوير مفهومه
- اختلاف الظروف التي تميز كل مرحلة من مراحل تطور الفكر الاقتصادي أدت إلى اختلاف نظرة كل مدرسة لمشكلة الفقر

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة للتعرف على مراحل تطور مفهوم الفقر، من خلال عرض مساهمة المدارس الاقتصادية المختلفة التي اهتمت بهذه المشكلة، من الفكر الكلاسيكي و إلى غاية الفكر التنموي المعاصر.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في توصيف و تحليل تطور رؤية المدارس الاقتصادية لمشكلة الفقر و التي أدت إلى تطوير مفهومه و نقله من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع.

أولا: الفقر في الفكر الاقتصادي الحديث

إن التطور الكبير الذي شهدته الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر، و التحول الكبير من الرأسمالية إلى الرأسمالية الصناعية قد أدى إلى ولادة المدرسة الكلاسيكية، التي تمكنت من استيعاب الواقع الاجتماعي في ظل التغيرات الكلية. حيث ازدهرت الصناعات الوليدة، التي تمخضت عن اختراعات تلك الحقبة التاريخية، في ظل هذه الظروف. لكن هذا الجانب المضيء من تطور النظام الرأسمالي لم يستطع أن يحجب عيوب الرأسمالية، فقام تيار فكري معارض، تمثل في الاشتراكيين الذين نادوا بأن سعادة البشر يمكن أن يحققها الإنسان بنفسه فيما إذا عرف كيف ينظم المجتمع.

1. الفقر في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

لقد تمكنت المدرسة الكلاسيكية من استيعاب الواقع الاجتماعي في ظل التغيرات التكنولوجية و الثورة الصناعية و علاقات الإنتاج المتشابكة، حيث اهتمت هذه المدرسة بالدرجة الأولى بخلق الثروة وليس مجرد توزيعها. ويعتبر آدم سميث أكبر رواد هذه المدرسة، التي لم تتمكن من تجنب التطرق إلى مشكلة الفقر، بل و أدخل مفكروها تغييرات جذرية في تحليل هذه الظاهرة. فمن خلال استقراء الفكر الاقتصادي لرواد هذه المدرسة، يمكن ملاحظة التطرق الواضح لظاهرة الفقر. فقد رسم سميث صورة جميلة لمجتمع يسوده التجانس، قادرا على تحقيق التقدم الاقتصادي تلقائيا، دون حاجة لتدبير سابق، و ذلك بتأثير اليد الخفية التي تحرك هذا المجتمع و تحفظ تماسكه. غير أن هذا التفاؤل بدأ يتناقص بظهور اقتصاديين نظروا للمجتمع من نظرة أخرى أكثر سوادا و أكثر تعاسة منطلقين من الظروف السيئة التي كانت تمر بها انجلترا في ذلك الوقت.

أ. آدم سميث

يتغير موقف سميث، فيما يخص مشكلة الفقر، بين كتاب "ثروة الأمم" 1776 و نظريته "المشاعر الخلقية" 1759، القائمة على التحاليل السابقة لكتاب آخرين كبرنارد ماندفيل(*). إذ يتبنى آدم سميث في نظرية "المشاعر الخلقية" حجة ماندفيل القائلة بأن ثراء البعض يؤمن الشغل للبعض الآخر. و على خلاف هذا الأخير الذي لم يجد مبرر اقتصادي واحد لعدم المساواة ، وجد سميث مبررات أخلاقية لهذا النظام قائلا: **"يبدو أن هناك يد خفية تفرض نفس التوزيع لضرورات الحياة"**، إذ بمقتضى اليد الخفية تسير مصالح الناس الخاصة و أهوائهم في الاتجاه الأكثر اتفاقا مع مصلحة المجتمع بأسره،[1]و إن لم يتطرق سميث للمنهج الذي تعمل به اليد الخفية في إعادة توزيع الدخل بشكل عادل، إلا أنه يؤكد على أن النتيجة عادلة و مماثلة لما كان يمكن أن يكون عليه الحال لو أن الأصول قسمت بالتساوي على السكان.

أما في كتاب "ثروة الأمم" 1776، يتناول سميث مسألة عدم المساواة في الثروات، ليقدم هذه المرة إجابة جديدة نابعة من مجال الاقتصاد وليس الأخلاق. حيث تعرض للمشكلة في مقدمة كتابه، متسائلا كيف يمكن لفقير ينتمي إلى بلد غني أن يكون أغنى من شخص ينتمي إلى مجتمع بدائي، حيث لا يوجد لا ملاك أراضي و لا رأسماليين يقتطعون جزء مما ينتجه الفقراء؟ لا يبرر سميث البرجوازية الآخذة في الظهور و الارتفاع، ولكنه، معجب بعملها و إن شك في الدوافع التي تحركها، كما أنه متيقظ لحاجات الأغلبية الكبيرة الكادحة[2]. حيث قدم فيما يتعلق بتحليله لعدم المساواة، مفهوم رأس المال ليسلط الضوء على آليات الإثراء غير المحدود، أي أن الزيادة في إنتاج الثروة تتحقق من خلال تجميع رأس المال، طالما أن المنظم يسير قدما في عمليته الإنتاجية.[3] و منه كلما ازداد عدد الأغنياء كلما ارتفع الادخار، و تزداد أهمية تراكم رأس المال. و مع زيادة رأس المال تزداد فرص العمل التي يستفيد منها الفقراء، الذين يعملون لقاء لقمة العيش (أجور حد الكفاف). و هذا ما يبرر التناقض المذكور أعلاه: يعتبر فقراء الدول المتقدمة أين يتراكم رأس المال بكثرة أغنى من فقراء المجتمعات البدائية، أي قبل ملكية الأراضي و تراكم رؤوس الأموال. و هنا تكمن الحجة الأساسية لليبرالية الاقتصادية: ففي آخر المطاف، يستفيد الفقراء، الذين وضعهم أحسن مما لو كانوا يعيشون في مجتمع أكثر مساواة كالمجتمعات البدائية، من عدم المساواة في الثروات.

كما أظهر سميث دور العرض و الطلب في التوازن بين عدد السكان و كميات الغذاء، فأوضح أن ازدياد هذا العدد دون أن يصاحبه زيادة في كميات المواد الغذائية يؤدي ضمنا إلى نقص الغذاء و إلى المجاعة و كثرة الوفيات، وهذه تؤدي بدورها إلى إنقاص عدد السكان و إعادة التوازن بينهم و بين كميات الغذاء إلى ما كانت عليه.[4] و يوضح سميث كذلك أن زيادة الطلب على الأيدي العاملة في المجتمع يؤدي إلى زيادة أجر العمل عن المعدل الطبيعي(*)، و هو المعدل اللازم لإبقاء عددهم على ما هو عليه. فارتفاع الأجر عن المعدل المشار إليه من شأنه تشجيع الزواج المبكر، و زيادة حجم الأسرة، الأمر الذي يترتب عليه ازدياد عدد العمال في سوق العمل، و يعود بمستوى أجورهم إلى المعدل الطبيعي. و إذا انخفض الطلب على الأيدي العاملة، فإن ذلك يهبط بمستوى الأجر إلى ما دون هذا المعدل، و هذا يؤدي بدوره إلى الفقر مما يرفع الوفيات و يقلل عدد العمال و بالتالي ترتد أجورهم إلى المعدل الطبيعي.[5]

ب. دافيد ريكاردو

أما دافيد ريكاردو فقد حول نظرية أجور الكفاف لآدم سميث إلى القانون الحديدي للأجور، حيث يرى أن الأجور تتجه إلى الانخفاض نحو مستوى الكفاف، أي إلى مستوى يضمن بقاء الطبقة العاملة عند الحد الأدنى لمستويات المعيشة. و أن هذه الأجور إذا ما ارتفعت فإن ذلك يؤدي ضمنا إلى زيادة السكان، فتعود الأجور إلى مستوى الكفاف. و قد هاجم ريكاردو تشريعات و قوانين خاصة بالفقراء، وضعتها انجلترا منذ أوائل القرن 17، تجبر الرعية على إعانة المحتاجين. و هو يقترح حذف هذه القوانين، مبررا موقفه الراديكالي بحجتين[6]: تعود الحجة الأولى إلى العامل الديمغرافي، حيث

تشجع القوانين، التي تضمن للفقراء إعانات مالية متناسبة مع عدد الأطفال، تزايد الولادات. فبالأخذ بعين الاعتبار لقوانين مالتوس السكانية، إذا تم رفع عقبة القوت عن طريق منح الإعانة لكل الفقراء، فإن عدد الفقراء سوف يتزايد بلا حدود. و في النهاية سوف تمتص المساعدات المقدمة للفقراء كامل الدخل. أما الحجة الثانية، فهي قائمة على التحليل الذي يعتبر أن هذه القوانين تعيق السير الحسن لسوق العمل، إذا ما اعتبرنا المساعدات الممنوحة للفقراء كمكمل للدخل، يسمح لمن يتقاضون أجورا ضعيفة ببلوغ الحد الأدنى للعيش، يصبح الأجر غير قادر على لعب دوره كمنظم لسوق العمل عن طريق ضبط العرض و الطلب. و بالتالي يقودنا تحليل ريكاردو إلى تمييز حالتين من الفقر: حالة المعوزين و حالة الأجراء، حيث أن الأجراء هم أول ضحايا قوانين الفقراء، لأن قوانين الفقراء من خلال ضمانها حد أدنى من الدخل، يتوافق مع حجم الأسرة، سوف تشجع الرأسماليين على تخفيض سعر اليد العاملة مقارنة بمعدل الأجر الطبيعي،(*) دون التخوف من نقص في اليد العاملة. و بالتالي فبدلا من القضاء على الفقر فهي تخلق البؤس من خلال تحويلهم إلى معوزين، نتيجة تلقيهم أجور غير كافية لتأمين قوتهم و إعالة عائلاتهم. إضافة إلى تشوه منطق سوق العمل على المدى الطويل. و منه لابد من إلغاء هذه القوانين التي تصنع الفقراء بدلا من إزالتهم. و سيكون الأثر الأول لإلغائها إلزام الرأسماليين برفع الأجور.

و استنادا لريكاردو، نستخلص أن كل مشروع لإصلاح القوانين الخاصة بالفقراء غير هادف لإلغائها، لا يستحق العناء. و أن علاج الفقر هو نظام الأجور و سوق عمل يعمل بشكل صحيح. و يقول ريكاردو في ذلك **"إذا أنتم أطعمتم الفقراء فسوف يقومون بإنجاب الأطفال و سيتزايد السكان، و إذا تزايد السكان فإن أراض جديدة سوف تستخدم في الفلاحة، هذه الأراضي الجديدة سوف تكون أقل خصوبة من سابقتها لأننا استغلينا الأفضل في البداية، ريوع الأراضي الجديدة سوف ترتفع، قسط إضافي من قيمة المنتوج سوف تتسرب لمالكي العقارات، سعر القمح سوف يرتفع، أراضي جديدة أقل خصوبة سوف تستخدم في الفلاحة، الأرباح تتجه نحو الانخفاض، و إذا ما انخفضت الأرباح انعدمت المساعدات التي كانت مقدمة من طرف الرأسماليين كما أنهم سيوظفون عمالا أقل، و سيكون لدينا فقراء أكثر"**.(7) و بذلك يؤكد ريكاردو حتمية بقاء فقراء، و هم أولائك الذين لا يستطيعون العثور على عمل في سوق العمل، كما يعتبر وجودهم في المجتمع حقيقة اقتصادية لا يمكن تجاهلها.

ج. روبرت توماس مالتس

أوضح مالتس من خلال كتيب نشره سنة 1798، أن البؤس لا يرجع إلى سوء توزيع الثروات و إنما إلى اختلال التوازن بين عدد السكان و كمية الغذاء. و قد بنى نظريته على الاعتبارات الآتية (8) الغريزة البشرية، قابلية السكان للتزايد طالما توافرت موارد المعيشة، و سريان قانون تناقص الغلة في النشاط الزراعي. حيث بين أن تزايد أعداد السكان له تأثير على ازدياد الفقر. إذ يرى أن النمو السكاني يتبع في تزايده متوالية هندسية (1،2،4، 8، 16، 32، ...)، لو ترك السكان يتناسلون دون أية قيود. بينما الإنتاج الزراعي لا يزيد بنفس معدل تزايد السكان، و يخضع في أحسن ظروف الإنتاج إلى متوالية عددية (1، 2، 3، 4، 5، ...). و منه فإن عدد السكان يزداد بصورة أسرع من الغذاء. و في هذا المعنى يقول مالتوس **"إن زيادة السكان يمكن أن تصل إلى حد لا تستطيع الأرض بعده إطعامهم بسهولة، و من ثم لابد من وضع حد لهذه الزيادة، و لا مناص إذا من ضبط السكان"**.(9) خاصة و أنه عندما تصبح احتياجات الغذاء أقل وفرة، فإن النمو السكاني يتناقص باطراد، دون النسبة البيولوجية حتى يصل إلى تناقص متزايد. و منه لابد من العمل على تحقيق التوازن بين السكان و بين كمية الغذاء اللازمة لمعيشتهم. هذا التوازن الذي يمكن تحقيقه عن طريق نوعين من الموانع، أطلق عليها الموانع الايجابية و الموانع الوقائية، ثم أضاف إليها فيما بعد ما أسماه بالامتناع الأدبي و الأخلاقي.(10) أما الموانع الايجابية فتكمن في الأسباب التي تؤدي إلى زيادة معدل الوفيات كالحروب و المجاعة و الكوارث الطبيعية وغير ذلك من المصائب، وأما الموانع الوقائية فتتمثل في العوامل التي تحد من زيادة السكان عن طريق إنقاص عدد المواليد من خلال تحديد النسل. و نظرا لأن مالتس كان من رجال الدين فقد رأى أن الموانع الايجابية ترجع إلى البؤس و الثانية تعتمد على الرذيلة. فكانت إضافته اللاحقة لمعالجة التوازن بين

السكان و الموارد الغذائية، تتمثل فيما أطلق عليه المانع الأخلاقي، حيث ينصح في شأنه بتأخير سن الزواج مع المحافظة على العفة.

كما دعا مالتس إلى الحد من تقديم المساعدات و الصدقات للفقراء و تأسيس منظمات البر و الإحسان، للتخفيف عنهم، لأن ذلك سيطيل معاناتهم ليس إلا. كما طالب بإلغاء القوانين التي تحميهم، لمساهمة ذلك في زيادة عددهم، و قتل فيهم الشعور بالمسؤولية، فيزيدون بذلك عبء الحياة على الجميع، و يجرون معهم نحو الشقاء قسما من الطبقات غير المعوزة في المجتمع، من خلال زيادة طلبهم على الحاجات الاستهلاكية، و بالتالي ارتفاع أسعار المواد المعيشية. ومنه فإن مالتوس يلقي بمسؤولية الفقر على الفقراء أنفسهم، و يعتبر كل محاولة لمساعدتهم يائسة وغير مجدية، بل وتؤدي إلى نتائج عكسية. و بهذا ينصح الطبقة البرجوازية أن تكون قاسية تجاه الطبقات الفقيرة، للمحافظة على وجودها كطبقة غير معوزة، كما أن في عملها هذا ضمان لمصلحة الفقراء أنفسهم، لأنهم إذا وقفوا على بؤسهم، امتنعوا عن الإسراف في التكاثر، و تتم بذلك مكافحة البؤس و الفقر و الشقاء.[11]

د. جون ستيوارت ميل

بينما هاجم مالتس و ريكاردو قوانين الفقراء، نجد جون ستيوارت ميل يُعاصر إلغاء هذه القوانين، و التي كانت تجعل إعطاء المساعدات المالية للفقراء تقتصر على أولئك الذين يقيمون في مناطق تحددها الحكومة. و كان من أثر هذا أن تكدست بعض المناطق بالفقراء المتعطلين، الذين لم يجدوا حافزا قويا على التحرك إلى المناطق الصناعية النامية.[12] و بالرغم من اعتبار جون ستيوارت ميل من أنصار المذهب الحر، لإيمانه بمزايا الحرية الاقتصادية، يُعد حلقة الوصل بين المذهب الحر و المذاهب الاشتراكية. و لعل من أهم مساهماته في التفكير الكلاسيكي، إعادة شرح القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي عموما و توزيع الدخل على وجه الخصوص. حيث ميَّز ميل بين نوعين من القوانين الاقتصادية، تتمثل الأولى في تلك القوانين التي تحكم الإنتاج، و هذه تتحدد بقوى خارجة عن إرادة الإنسان، أي تتحدد بالطبيعة و التقدم التكنولوجي. أما النوع الثاني فيتمثل في تلك القوانين التي تحكم توزيع الناتج الاجتماعي، و التي يمكن للإنسان أن يغيرها و يعيد تنظيمها.[13] فبمجرد أن ننتج الثروة بأفضل أسلوب نقدر عليه، فإن في إمكاننا أن نتصرف فيها كما نود. و في هذا يقول ميل "**إن الأشياء موجودة يستطيع البشر أن يتصرفوا فيها كما يشاءون، بصفتهم الفردية أو الجماعية، و بوسعهم أن يضعوها تحت تصرف أي شخص، ووفقا لأية شروط.. و حتى ما ينتجه شخص بكده الفردي، فإنه لا يستطيع الاحتفاظ به إلا إذا أذن له المجتمع... و على ذلك يتوقف توزيع الثروة على قوانين المجتمع وعاداته**".[14] و قد عمد "ميل" إلى بيان كيفية الوصول إلى تنظيم المجتمع تنظيما جديدا، يكفل للناس سعادتهم، من خلال إدخال إصلاحات على نظام التوزيع القائم في المجتمع، تتمثل أساسا في إلغاء العمل المأجور. و يبرر "ميل" ذلك بأن نظام الأجراء يؤدي إلى انحدار حياة العامل إلى مستوى الفقر و البؤس و الحرمان، ذلك لأن هذا المستوى من الأجر لا يضمن للعامل إلا أدنى مستوى ممكنا من المعيشة، أي المستوى الذي يقابل التكاليف الضرورية لحياته (حد الكفاف).[15] فاقترح استبدال نظام الأجراء بنظام تعاوني للإنتاج يشترك فيه الجميع. كما اقترح "ميل" مصادرة الريع العقاري واعتباره من حق الجميع، من خلال إخضاعه لضريبة عقارية باهظة، تستطيع بواسطتها الدولة أن تنتزعه من المالكين، و تجعله يذهب لصالح المجتمع، على أن تراعى زيادة هذه الضريبة كلما ازداد ريع الأراضي،[16] إضافة إلى تحديد حق الإرث نظرا لأنه من شأنه أن يخل بالمساواة بين المتنافسين، مما يعني أن الأفراد لا يتمكنون من الكفاح في الحياة بأسلحة متساوية. فهو يرى أن السعادة الجماعية شرط أساسي لتحقيق السعادة الفردية، أي أن ما هو صالح للمجتمع بالضرورة فيه خير للفرد. كما فتح ميل الباب لتدخل الدولة، من خلال توسيع نطاق الوظائف التي تقوم بها، و ذلك على خلاف الوظائف المحددة التي كان الأحرار يعتبرون الدولة مكلفة بها، و المتمثلة أساسا في حماية الملكية الفردية و إقامة الأمن و العدالة. ليشمل هذا النطاق ضرورة العناية بالتعليم، و ذلك بإرغام الآباء على تعليم أبناءهم و فتح المدارس المجانية لأبناء الفقراء، الذين لا يستطيعون القيام بهذا الواجب تجاه أبنائهم. فهو يرى أن مشكلة الفقر تعود إلى نقص في التعليم العام، و خاصة إلى وتيرة تزايد أعداد الفقراء، فيصبح هذا الاكتظاظ، حسب القانون العام للعرض

و الطلب، السبب الرئيسي للانخفاض الشديد في مستويات الأجر، الذي يسمح بالعيش الكريم.[17] إضافة إلى سن القوانين التي تضمن إعانة المحتاجين ماديا و أدبيا، على ألا تؤدي هذه المعونة إلى اعتماد هؤلاء المعوزين عليها في حياتهم. و هو بذلك يحيد عن طريق المدرسة الحرة و يفتح الباب أمام القائلين بإمكانية التبديل و التعديل في النظام الاقتصادي القائم، من الاشتراكيين و غيرهم.

2. الفقر في الفكر الماركسي و ما قبله

شهدت السنوات الثلاثين الأولى من القرن التاسع عشر تغييرات اقتصادية و اجتماعية هامة، أدت إلى انتصار مبدأ الحرية الاقتصادية في كل مكان في أروبا. و قد ازدهرت الصناعات الوليدة، التي تمخضت عن اختراعات تلك الحقبة التاريخية، في ظل هذه الظروف. لكن هذا الجانب المضيء من تطور النظام الرأسمالي لم يستطع أن يحجب عيوب الرأسمالية، فقد ظهرت طبقة جديدة بائسة في مراكز تجمع الثروة، و هي طبقة عمال المصانع. فقام تيار فكري قوي لمعارضة و نقد الأوضاع القائمة، و أجمع مفكروه على أن هذا النظام لا يمكن أن يؤمن للبشر سعادتهم، و نادوا بأن سعادة البشر يمكن أن يحققها الإنسان بنفسه، فيما إذا عرف كيف ينظم المجتمع الذي يعيش فيه، أما كيفية تنظيم هذا المجتمع المثالي و الأسس التي يجب أن يقوم عليها و الطريق الموصلة إليه فذلك ما تعددت فيه مذاهبهم وآرائهم.

أ. الاشتراكيين الخياليين

يعتبر سيموند دي سيسموندي، روبرت أوين و شارل فورييه من أبرز المفكرين الاقتصاديين الذين انتقدوا المبادئ التي يقوم عليها نظام الاقتصاد الحر، كما دافع عن تطبيقه التقليديون، من خلال تقديم عدد من المقترحات.

عُرف المفكر السويسري سيموند دي سيسموندي في تاريخ الفكر الاقتصادي كاقتصادي و مؤرخ، و قد اشتهر في حياته بمواقفه الإنسانية في الدفاع عن العمال و سكان المستعمرات. و هو يختلف مع المدرسة التقليدية و أنصارها بشأن الهدف الذي يسعى إليه علم الاقتصاد السياسي. فبينما يتمثل هذا الهدف في نظر الكلاسيك في الثروة، يرى سيسموندي أن هدف هذا العلم يجب أن يكون الرفاهية المادية التي يجب أن يتمتع بها الإنسان. و هو يقول:"**يجب ألا يكون هدف الحكومات هو تكديس الثروات، بل مساعدة المواطنين على المشاركة في التمتع بطيبات الحياة المادية التي تمثلها الثروات**".[18]كما أن الثروة، حسب سيسموندي، تفقد كل قيمتها الاجتماعية، إذا لم تدخل في نطاق التوزيع، و يراعي في عمليات التوزيع طبقة معينة يطلق عليها طبقة الفقراء، أي "هؤلاء **الذين لا يملكون من وسائل الحياة غير أدرعهم و الذين يعملون من الصباح حتى المساء في المصانع أو في الحقول..إن الفقراء هم الذين يكونون غالبية المجتمع، و لذا يجب أن يهتم الباحث قبل كل شيء بالآثار التي تخلفها الاختراعات الحديثة و حرية التنافس و نظام الملكية على مصيرهم**".[19] و هكذا فإن سيموندي يرى أن كل ما لا يهدف إلى إسعاد الإنسان يجب أن يخرج من نطاق الاقتصاد السياسي. كما تطرق إلى عدد معين من الإصلاحات التي تهدف إلى التخفيف من آلام الطبقة العاملة، أهمها منح العمال حرية التجمع و تكوين النقابات، العطل الأسبوعية تحديد ساعات العمل، كما طالب بإلزام الدولة لصاحب العمل من خلال تشريعات، بإعانة العاملين في حالات المرض و الشيخوخة. لأنه بإقرار هذه المبادئ سيفقد صاحب العمل الدافع على خفض أجور العمال إلى درجة كبيرة. و بهذا فقد كانت مقترحاته النواة لتشريعات الضمان الاجتماعي.

أما روبارت اوين و شارل فورييه فيسلمان بأهمية عنصر البيئة و ضرورة تناوله بالتغيير و التطوير، من خلال دعم التعاون والمشاركة الجماعية كأساس جوهري لنجاح أي إصلاح يراد به تدارك الأوضاع القائمة، من خلال تقديم أسلوب جديد لإعادة تنظيم المجتمع.

خلال الفترة 1816-1820، أتيحت الفرصة لروبارت أوين لتقديم أفكاره للعالم، و هو أحد دعاة الاشتراكية وأحد رواد الحركة التعاونية. قدم أوين وثيقة تدعو إلى إعادة التنظيم الاجتماعي على نطاق شامل، وكان الحل الذي افترضه لمشكلة الفقر يتمثل في جعل الفقراء منتجين، و من أجل هذه الغاية دعا إلى تكوين قرى التعاون، بتكوين وحدة تكفي نفسها بنفسها.[20] معتقدا أن في إمكان الفقراء أن يصبحوا منتجين لثروة عظيمة، إذا أتيحت لهم فرصة العمل، و أن عاداتهم الاجتماعية يمكن أن تتحول

بسهولة إلى عادات فاضلة، تحت تأثير بيئة لائقة. و البيئة عند أوين هي البيئة الاجتماعية، التي تنتج عن نظم التعليم و التشريعات و العمل. و لم يكن الفقراء وحدهم الذين يمكن رفع مستواهم على هذا النحو، إذ أن القرى التعاونية سوف تكون أرقى بصورة واضحة من الاضطراب الذي يشيع في الحياة الصناعية، بحيث تحدو حدوها مجتمعات أخرى.[21] كما يرى أوين أن الأفراد في المجتمع، و هم المستهلكون يقومون بإنتاج السلع، و لكن وجود الربح يجعل قيمة هذه السلع تفوق ما يتقاضونه على عملهم في إنتاجها فلا يستطيعون شرائها. و منه يؤكد أوين أنه إذا ما تم إلغاء الربح أصبح ثمن كل سلعة معادلا لتكاليفها، و بذلك يصبح كل عامل قادرا على استهلاكها أو شراء أي سلعة أخرى تساويها في القيمة. و هكذا يصبح كل أفراد المجتمع قادرين على الحصول على ما يشبع حاجاتهم من السلع الاستهلاكية بالأثمان المعقولة، مما يوفر عليهم جانب لا بأس به من قوتهم الشرائية.

أما شارل فورييه فقد اقترح تنظيما جديدا للمجتمع لتلافي سيئاته، يختلف اختلافا كبيرا عن مجتمع أوين، إذ يُعطي تصورا جديدا لنمط حياته. يتم الإنتاج و التوزيع في هذا المجتمع على أساس "تعاوني شامل" من خلال جمع شمل سائر أفراد المجتمع في مجموعات بشرية، تشكل كل واحدة منها خلية اقتصادية و اجتماعية متكاملة. أطلق عليها فورييه اسم "الفلانستير". إذا نظرنا إلى الفلانستر من ناحية هيكلها التنظيمي نجدها تتألف من بناء أشبه ما يكون بفندق كبير، إلا أنه يختلف عن الفندق العادي في أنه لا يقتصر فقط على الأغنياء. حيث عدَّد فورييه خمس طبقات بأثمان مختلفة منها طبقة مجانية. كما يختلف أيضا عن الفندق في أنه يضم مجموعة الشركاء المتعارفين و من ثم يضمن قيام صلة وثيقة بينهم. و منه فالفلانستير تؤدي إلى تحقيق العديد من المزايا الاقتصادية و الاجتماعية، فهي تساعد على بلوغ الحد الأقصى من وسائل الراحة بأقل إنفاق ممكن من جانب المستهلك، كما أنها تُعِين على إحداث التقارب بين مختلف الطبقات. كما دعا فورييه إلى تحويل العمل الأجير إلى عمل "جماعي تعاوني" و يكون للفرد حد أدنى من المعيشة مضمون، فهو يقول بوضوح **"إن المشكلة الأولى التي يجب أن يدرسها علم الاقتصاد السياسي هي كيفية تحويل العمال إلى ملاك ذوي منفعة مشتركة".**[22] كما يريد فورييه أن يكون العمل مشوقا و جذابا، و يمكن تحقيق ذلك في نظره إذا تم ضمان حد أدنى من المعيشة لكل فرد و تحت مختلف الظروف، حتى يفقد العمل طابعه الإجباري و يصبح اختياريا، على أن تترك الحرية لكل فرد لاختيار العمل الذي يتفق مع مؤهلاته.

غير أن الماركسية تعتبر من أهم صور المعارضة بقيادة مؤسسها كارل ماركس. الذي يدعو من خلال كتاباته إلى ضرورة تبديل علاقات الإنتاج و علاقات الملكية و القضاء على الاحتكار و الاستغلال و الفقر و الحرمان الذي تتعرض له الطبقة العاملة.

ب. كارل ماركس

يرتكز ماركس في طرح أفكاره على المادية التاريخية التي استلهمها من قواعد الفلسفة الجدلية للفيلسوف الألماني هيجل، إلا أنه وجه الانتقاد الأكثر راديكالية لليبرالية. فهو يتشاطر مع ريكاردو التحليل القائم على أن النظام الرأسمالي يخضع إلى قوانين أساسية، إلا أنه يجده في العمق غير عادل و غير قابل للتعديل، و مصير العمال فيه لا يمكن أن يعرف أي تحسين مستدام. إذ يرى أن حالة الاستقرار التي يتحدث عنها ريكاردو تجمد بشكل دائم وضع الطبقات الاجتماعية.[23] كما هاجم ماركس نظرية مالتس مشددا على أن المشكلة السكانية من خلق المجتمع الرأسمالي. كما أشار في أطروحته "رأس المال" إلى أن نمط الإنتاج الرأسمالي لا يستهدف إشباع الحاجات الإنسانية، بل يخضع للرغبة الجامحة في استخلاص "فائض القيمة" من طبقة العمال المأجورين.[24] حيث يوضح أن ظاهرة الفقر العام التي تحل بالعمال، قي ظل نظام الإنتاج الرأسمالي، تترتب على ظاهرتي التركيز المتزايد لرأس المال و مركزيته المتزايدة في جانب طبقة الرأسماليين، مما يؤدي إلى زيادة استخدام التقنيات في الإنتاج، و ما ينتج عن ذلك من فائض في عدد العمال، الذين كانوا يشتغلون فعلا و استغنت الصناعة عنهم و كذلك العمال الإضافيين الناتجين عن الزيادة الطبيعية للسكان و الذين تعجز الصناعة عن استيعابهم. إضافة إلى أن إدخال الآلية في الزراعة يؤدي إلى الاستغناء عن عدد من العمال الزراعيين، الذين يهاجرون بدورهم إلى المدينة، و كذلك تحول العمال الحرفيين إلى عمال عاديين نتيجة سيطرة الفن الإنتاجي الصناعي على

المهن الحرفية، مما يزيد من عرض جيش الصناعة الاحتياطي.[25] و بمعنى آخر، يعجز الطلب على العمل عن ملاحقة التراكم الرأسمالي.[26] فوجود فائض في عرض العمل، يؤدي إلى الضغط على مستوى الأجور السائد، مما يزيد من الفقر الرسمي. إذ يحصل العامل الحدي على أجر يعكس إسهامه المضاف في مجموع إيرادات المشروع. و بموجب السريان الحتمي لقانون الغلة المتناقصة، فإن ذلك الإسهام يتناقص مع إضافة عمال جدد، و الأجر الحدي يقرر الأجر للجميع. و لكن من هم بعيدون عن الحد يحصلون على الأجر الحدي على الرغم من مساهمتهم في المكاسب بأكثر مما يحصلون عليه من أجر، و تعود هذه القيمة الفائضة التي يحققونها إلى الرأسمالي. فيقول ماركس أنه بينما توجد قوانين للإنتاج تفرضها الطبيعة، مثل قانون الغلة المتناقصة، فإن قوانين التوزيع فرضها الإنسان.[27] و منه و حسب ماركس، يؤدي تراكم رأس المال إلى تراكم البؤس و الفقر في المقابل، و يعبر عن ذلك بقوله: **"إن تراكم الثروة في جانب هو إذا و في نفس الوقت تراكم البؤس و المعاناة و العبودية و الجهل و القسوة و الانحطاط الذهني في الجانب المقابل"**.[28]

و بعد إبراز ماركس لمشكلة الفقر كنتيجة للمرحلة التي وصلت إليها الرأسمالية الصناعية، كنظام قائم على استغلال طبقة العمال الكادحة، فلا يجب الانخداع بسراب الإصلاحات المستحيلة و لابد من الإطاحة في أقرب وقت بهذا النظام لأنه قائم على الاستغلال و تكريس الفقر. كما يرى ماركس أن ظهور الاشتراكية وحده يمكن أن يحسن مصير العمال، حيث يختفي الفقر، بمفهومه المألوف، في المجتمع الشيوعي بفعل تقسم الثروات وفقا لمبدأ **"لكل حسب حاجته"**.

ثانيا: الاتجاهات المعاصرة في تحليل الفقر

اهتم معظم المفكرون بالإنسان العامل، و بصفة خاصة الطبقات العمالية، التي كانت المتضرر الأول في المجتمع الصناعي الأوروبي، و قد صارت تؤلف الفئات الاجتماعية الأكثر عددا بالمقارنة لمجموع السكان في ذلك الوقت. و هو اهتمام قد أسهم في لفت أنظار الدولة لتطوير السياسات الاجتماعية و الاهتمام برفاهية المواطنين، خاصة مع انبثاق المدرسة الكلاسيكية الحدية (المدرسة الحدية)، في أواخر القرن التاسع عشر، و التي أدت إلى ظهور دولة الرفاه. كما ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية أدبيات جديدة ارتكز اهتمامها في البداية حول التخلف و التنمية و النمو الاقتصادي، إلا أنها فيما بعد أولت اهتماما خاصا لظاهرة الفقر.

1. الرفاه الاجتماعي و ظهور دولة الرفاه

خلال فترة السبعينيات من القرن التاسع عشر و حتى نهاية العشرينات من القرن العشرين، تزايد الاهتمام بتيار فكري أعاد النظر في نظريات المدرسة الكلاسيكية، دون الوصول إلى حد هجر النظام الرأسمالي القائم بأسسه المتعارف عليها، يعتمد في تحليلاته على المنفعة في تحديد القيمة، و المستمدة أساسا من فكر جيريمي بنتهام صاحب الطرح النظري لمفهوم "المنفعة".

فحسب (Bentham 1789)، يقود البحث المستمر عن السعادة الإنسان إلى تحديد الآلام و الملذات، و من ثم إعطاء كل واحدة القيمة التي تعكس تصوره، و من خلال عملية حسابية يصنف الحالات المختلفة حسب المنفعة المستمدة منها. كما أن ميول الإنسان إلى الحصول على المتعة و تجنب الآلام يدفعه إلى البحث عن تعظيم الفرق بين قيمة الملذات و قيمة الآلام، في كل إجراء يعزم القيام به، هذا الدافع الفردي، يقوده إلى التصرف بطريقة تحقق أقصى منفعة.[29] النقطة الثانية ذات الأهمية في "الفلسفة النفعية" هي كيفية التوفيق بين السعي وراء تحقيق المصلحة الشخصية بما يتوافق مع المصلحة الجماعية. حيث ينضم بنتهام إلى سميث حول إشكالية التناغم الطبيعي بين المصلحة الشخصية والعامة.[*] و منه كلما زادت المنفعة زادت السعادة، أي أن الرفاه الاجتماعي يتحدد بواسطة دالة المنفعة العامة المتزايدة،[30] و ذلك بفضل المنفعة الفردية لأفراد المجتمع. كما يؤكد بنتهام أنه على الدولة عدم التدخل إلا لضمان بعض الأمن لمواطنيها، أي إذا وجدت فوارق و نتج عنها تفاوت كبير، فعلى الدولة حماية الأفراد الذين لا يتوفرون على الوسائل الجسدية اللازمة لإعالة أنفسهم من خلال العمل، إضافة إلى تقديم الدعم الكافي للحد من عدم المساواة الطبيعية في حالات الفقر المدقع.

و في سنة 1870، ظهر تيار احتجاجي مناهض لمبدأ تعظيم المنفعة الذي أوجدته نظرية المنفعة العامة، في العديد من الدول و في وقت متزامن، حيث أسس Menger بالنمسا، Jevonsبإنجلترا و Walras في سويسرا مفهوم المنفعة الحدية، أي أن أقصى منفعة أو إنتاج في ظل محدودية عوامل الانتاج، يتحقق عند تعادل القيم الحدية.

و يعد فالراس الممثل الرئيسي لهذه المدرسة، حيث اهتم علاوة على نظرياته في المنفعة الحدية و التوازن الشامل، بمشكلة عدالة التوزيع، حيث اعتبر أن حرية الأفراد لابد أن تقترن مع سلطة الدولة، و على هذه الأخيرة أن تتحلى بالسلطة اللازمة لتكريس التكافؤ في الفرص. و قد قاده تطبيق هذا التعريف للعدالة إلى صياغة مبدأين لابد أن يحترمهم أي تقسيم للثروة بين الأفراد حتى يعتبر توزيعا عادلا. يتمثل الأول في أن كل فرد يملك نفسه و عمله و سعر عمله بما يتوافق مع القانون الطبيعي. أما المبدأ الثاني فيتمثل في وجوب أن تعهد ملكية الأراضي للدولة التي تمثل المجتمع بأسره، و الإنسانية، على نطاق أوسع، في الماضي و الحاضر و المستقبل.[31] يضمن هذان المطلبان للعدالة، المساواة في الظروف الأولية للأفراد أي تكافؤ الفرص. و بعد ذلك كل فرد حر في تحقيق موقف فردي متباين وفقا لقدراته، ذوقه، و الجهد المبذول من طرفه. فحسب فالراس ستمثل هذه النظرية للعدالة حلا للمشكلة الاجتماعية و القضاء على الفقر. فيصبح التفاوت بين الأفراد عادلا لأنه نتيجة لخياراتهم. كما يقر فالراس، في الواقع، أنه من خلال عدالة التوزيع الأولي للثروة و تكافؤ الفرص سوف تختفي الأسباب الهيكلية للفقر، لكن لن يتم القضاء عليه، لأن العدالة تساهم في حل المشاكل الجماعية و تترك المشاكل الفردية التي لا يمكن تجاوزها كالشيخوخة، المرض، الحوادث، الموت.... لهذا يضع مبدأ ثاني لتنظيم العلاقات الإنسانية و هو التأمين. إذ يقر فالراس أنه سيكون دائما هناك مرضى و معاقين، وهؤلاء فقط من يعتبرهم فقراء، لهذا لم يبقى سوى مبدأ ثالث و أخير لتنظيم المجتمع و هو الإحسان، السبيل الأخير لمحاربة الفقر المتبقي.[32]

و منه يمكن تلخيص تيار المنفعة، في مبدأين أساسيين، الأول، مبدأ عقلانية السلوك الإنساني الذي يهدف إلى تعظيم السعادة الفردية، و منه تعظيم المنفعة، أما المبدأ الثاني فهو افتراض أن تجميع المنافع الفردية الأساسية، من خلال منفعة جماعية، يمثل رفاه المجتمع. أي كلما زادت المنفعة زادت السعادة، أي أن الرفاه الاجتماعي يتحدد بواسطة دالة المنفعة العامة المتزايدة[33]، و ذلك بفضل المنفعة الفردية لأفراد المجتمع.

حسب الجيل الأول من مفكري اقتصاديات الرفاهية ك Marshall(*) أو Pigou(*)، و تكميلا لأعمال الحديين، تبقى المنفعة مفهوما أساسيا، حيث تمكن المستهلك من إعطاء مقياس موضوعي للمنفعة المتحصل عليها من استهلاك سلعة ما، وانطلاقا من هذه المنفعة يتم تصنيف حالات الإشباع في المجتمع. و للتمكن من مقارنة مستويات المنفعة على أساس مشترك، يقترح Pigou تقييم هذه المنفعة نقدا، إذ يرى أنه يمكن قياس الإشباع في السوق من خلال المبلغ المالي الذي الفرد على استعداد لدفعه من أجل الحصول على سلعة ما، و منه فنحن بصدد الرفاهية الاقتصادية.

الرفاهية هي "مصطلح يشير إلى قيام الدولة بتقديم خدمات، وتأمينات اجتماعية، ومعونات إلى أفراد المجتمع بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة أو ضمان حد أدنى لها. وتشمل الخدمات والتأمينات في دولة الرفاهية .. التعليم، الصحة، ومستوى من الدخل، وتوفير العمل، والتأمين ضد العجز والشيخوخة على سبيل المثال لا الحصر، ولا تعتبر دولة الرفاهية اشتراكية بالضرورة على الرغم من وجود سمات مشتركة ".[34] و في هذا السياق فإن الخدمات التي تقدمها دولة الرفاه لمواطنيها هي جزء من الحقوق الأساسية التي يستحقها كل مواطن.

لم تبدأ فكرة مسؤولية الدولة عن رفاهية مواطنيها مع نشوء دولة الرفاه الحديثة. فقد شملت برامج الرعاية الاجتماعية في أوقات مبكرة في أوروبا قانون الفقراء الانجليزي لعام 1601 و الذي تم تعديله سنة 1834. غير أن هذا القانون والقوانين التي تلته في بريطانيا وفي دول أخرى، ركزت مسؤولية الدولة في الناس الذين لم تكن لديهم أية إمكانية للحد الأدنى من البقاء بدون مساعدة المؤسسات الخاصة(*) لهم. إلا أن أقرب مثال إلى نموذج دولة الرفاه الحديثة، قد طبق في ألمانيا، حيث كان لمحاولة

المستشار الألماني بسمارك فضل المبادرة في إنشاء أول نظام واسع للتأمين الاجتماعي بين عامي 1883 و 1889، لأسباب سياسية وكجزء من صراعه مع الحركة الاشتراكية – الديمقراطية، بغرض تحسين أوضاع فئة العمال و حمايتهم من بعض المخاطر الاجتماعية التي يتعرضون لها. و مع اقتراب نهاية القرن 19 ازداد دور الدولة و تعاظم في معالجة المشكلات الاجتماعية و رفاهية المواطنين، ففي ذلك الوقت انتقل الاهتمام بمشكلة الفقر على مستوى الأدبيات الاقتصادية إلى القياس الكمي و تحديد الظاهرة علميا. حيث أوجدت دراسات أكثر حداثة حول الفقر مكانتها في اقتصاديات الرفاهية، على أساس الدراسات العلمية الأولى لدراسة الفقر التي اقترحها تشارلز بوث 1840-1916. و الذي اعتبر الفقراء من يحصلون على دخل منتظم لكن لا يفي بالاحتياجات الضرورية للأفراد. حيث حاولت الدراسة وضع خط فقر لتصنيف الأفراد الذين يعيشون تحته، و كانت هذه البداية التاريخية لتحديد حد خط الفقر. كما قدر سيبوم راونتري في دراسته التي نشر نتائجها سنة 1901، أن 10% من السكان في مدينة يورك الانجليزية في سنة 1899 في فقر تحت حد الإنفاق الأدنى الضروري. إذ توصل إلى أن الفقر يتمثل بمستوى من إجمالي الكسب لا يكفي للحصول على الحد الأدنى من الضروريات اللازمة للحفاظ على مجرد الكفاءة البدنية.[35] حيث عرف راونتري الفقر على أنه **"حالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض الاحتياجات الأساسية من الغذاء، و مايرتبط بها من تدني الحالة الصحية، و المستوى التعليمي و المتطلبات السكنية عن مستواها الملائم، و الحرمان من تملك السلع الضرورية التي تعد معايير أساسية لوصف الفقر، فضلا عن الافتقار إلى الأصول المادية المولدة للدخل، و فقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة، كالمرض و الإعاقة والكوارث و الأزمات"**.[36] كما توصل إلى أن العمال الفقراء وجدوا أنفسهم في دورة فقر مستمر طوال حياتهم، و في هذه الدورة كانت فترات الطفولة، الزواج المبكر، و العمر المتقدم أهم فترات المعاناة من الفقر. و هي تمثل مراحل الضعف في الحياة والتي شكلت فيما بعد الأساس لغالبية نهج الرفاه الاجتماعي في جميع أنحاء أروبا و الولايات المتحدة، بحيث أصبحت سياسات الرفاه الاجتماعي تركز على تقديم الخدمات للأفراد في هذه المراحل بالذات.[37]

غير أن النموذج الأصلي لدولة الرفاه يرتبط باسم البريطاني جون مينارد كينز، الذي قام عام 1930 بنشر ورقة بعنوان **"مسألة الأجور المرتفعة"** موجهة مباشرة لمسألة الفقر، طالب فيها بزيادة الأجور في المملكة المتحدة من أجل زيادة الطلب الفعلي في بداية فترة الكساد، و دعا فيها إلى فرض ضرائب على أرباح الشركات لجمع الأموال اللازمة لبرامج إعادة التوزيع و التي حصرها في ثلاثة أقسام تمثلت في التعويضات العائلية (على أساس حجم الأسرة)، التأمين الاجتماعي و برامج المعاشاة التقاعدية، و زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة و التعليم و السفر و الترفيه والسكن[38]. إذ يعتقد أن قوة العمل المتعلمة التي تعيش في صحة و سعادة أفضل، تعطي إنتاجية أكبر. في نهاية الثلاثينات، قام بدراسة الأسباب الاقتصادية للأزمة الرأسمالية الكبرى، بعد نشره لكتابه **"النظرية العامة للعمالة و الفائدة والنقود"** عام 1936، أين تطرق لموضوع إعادة التوزيع بشكل قوي. حيث تأثرت حكومة التحالف بفلسفته الاقتصادية، و بذلت كل مجهوداتها لتحقيق الاعمار الاقتصادي والأخلاقي و السياسي. فكانت الأعوام الثلاثين التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية بمثابة سنوات ازدهار دولة الرفاه، إذ اعتمدت كل الدول الرأسمالية في أوروبا، وأمريكا، وأستراليا لهذه السياسة. حيث طمح واضعي السياسات في هذه الدول إلى خلق مجتمعات توفر لمواطنيها العمل ومستوى معيشة جيد، أفضل من دول المعسكر الاشتراكي، فطبقت كل هذه الدول بشكل أو بآخر برامج الضمان الاجتماعي، ووفرت للمواطنين الحماية من الأخطار المختلفة، وطورت الإسكان والصحة والتربية الشاملة. كما أوجدت أجهزة رفاه ومعونة خاصة وعملت على الحد من الفقر وتقليص الفجوات الاجتماعية. و تواصلت هذه الفترة الصاعدة التي سميت "بالثلاثين المجيدة"، و التي امتدت خلال الفترة "1945-1975" و قد تميزت بنسب نمو عالية، ثبات في نظام تبادل العملة، و نسب بطالة ضئيلة نسبيا، مع تضخم ضعيف، الأمر الذي أدى إلى تراجع هام في مستويات الفقر المطلق[39].

2. الفقر من منظور التنمية البشرية

شهد منتصف القرن العشرين العديد من الأحداث التي أثرت على التوجه العام للأدبيات الاقتصادية، حيث زاد الاهتمام بقضايا التنمية و التخلف. و ذلك استجابة إلى حاجة الدول النامية المستقلة حديثا في الخروج من براثين الفقر والتخلص من التخلف. و كذلك حاجة أوروبا التي دمرتها الحرب و واجهة مشكلة إعادة التعمير إلى البحث عن الأساليب المناسبة لتحسين المستوى المعيشي لسكانها.

إتجهت الإطارات الفكرية للتنمية في هذه الفترة إلى التركيز تركيزا شديدا على البحث عن مفتاح وحيد للتنمية، فوجهت النماذج الإنمائية، التي كانت شائعة في عقدي الخمسينيات و الستينيات، الاهتمام إلى النمو الاقتصادي السريع من خلال تراكم رأس المال و الكفاءة في تخصيص الموارد. و أدى هذا الاهتمام إلى اعتبار الاستثمار المتزايد هدفا رئيسيا. و كان التركيز على جانب النمو الاقتصادي يبرر بأن الزيادات التي تتحقق في الإنتاج حتى و لو بدأت في قطاعات محدودة، و حتى إذا انحصرت منافعها في أول الأمر في نسبة قليلة من السكان، فإنها لا تلبث أن تأخذ في الانتشار بعد فترة، إلى عدد أكبر من القطاعات و إلى عدد أكبر من الناس، و من ثم تأخذ مشكلات الفقر و البطالة وسوء توزيع الدخل طريقها إلى الحل، بعد تحقيق النمو الاقتصادي.(40) لكن خبرة العقود الأخيرة توحي بأن التركيز على الاستثمار يغفل جوانب مهمة أخرى لعملية التنمية.(41) و أن النمو الاقتصادي وحده أخفق في القضاء على ظاهرة الفقر، خاصة في الدول التي كانت معدلات السكان فيها تفوق معدلات النمو الاقتصادي.(42) حيث شهدت بلدان نامية عديدة معدلات نمو للدخل القومي قريبة من المعدل الذي اعتبره الخبراء معدلا مرغوبا في تحقيقه و هو 6 بالمئة، و مع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها بلا تحسن. كما لم تنكمش الفجوة بين الأغنياء و الفقراء، و ازدادت أعداد غير القادرين على إشباع الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات الإنسانية. كما استطاعت بعض الدول النامية و التي لم تشهد سوى معدلات متواضعة في نمو الدخل القومي أن تحقق تقدما لابأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الإنسانية.(43) و منه تبين أن التحسن في مستويات معيشة أغلبية السكان يتطلب سياسات و إجراءات متعمدة لتحسين توزيع الدخل و الثروة. لذا فإن التوجهات الحديثة في دراسات التنمية بدأت بتجاوز الاهتمام التقليدي بعملية "توزيع عوائد الإنتاج" من وجهة نظر الكفاءة في تخصيص الموارد إلى قضية اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية.

جاء التحول الرئيسي في طرح مسألة الفقر على المستوى الدولي، بفعل التطورات الاقتصادية الهامة التي شهدها العالم منذ الثمانينيات. حيث عرف هذا العقد تفاوت بين البلدان في التقدم نحو تحقيق التنمية، و هو عقد الأزمات الاقتصادية و محاولات تثبيت الاستقرار و التكييف الهيكلي، فلم يعط الاقتصاديون اهتماما يذكر للآثار السلبية المحتملة التي تتركها هذه السياسات على الفئات الاجتماعية المختلفة، خاصة الفقيرة منها. و كان من بين النتائج الاجتماعية لهذه الإصلاحات أن زاد انتشار الفقر و اللّامساواة. مما دفع بالأمم المتحدة، من خلال برنامجها الإنمائي، إلى تبني ولادة مفهوم التنمية البشرية، كمفهوم جديد للتنمية ينظر من خلاله للناس كوسائل و غايات للتنمية، بإصدار التقرير الأول الذي تضمن دعوة إنسانية بليغة إلى اعتماد نهج جديد في الاقتصاد و التنمية.

أعطت إستراتيجية التنمية في التسعينيات اهتماما للسياسات و الإجراءات اللازمة لتخفيف الفقرو تنمية الموارد البشرية و رعاية البيئة بما يحقق تحسنا ملموسا في ظروف الإنسان، أي إقران النمو الاقتصادي بالرفاه الإنساني.(44) حيث أصدرت الأمم المتحدة تقريرها الأول عام 1990 بعنوان "تقرير التنمية البشرية" و الذي عرف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الناس. و أهم هذه الخيارات هي العيش حياة طويلة في صحة جيدة، و التعلم والتمتع بمستوى معيشي لائق. و هناك خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية، حقوق الإنسان الأخرى المكفولة، ومختلف مكونات احترام الذات، حيث يمكن أن يؤدي عدم توافر هذه الخيارات إلى حجب الكثير من الفرص الأخرى. ومنه فالفقر يعني انعدام الفرص و الخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية. (45)و قد اعتمد هذا التقرير في جزء كبير منه على أفكار أمارتيا سن.

مساهمة أمارتيا سن:

يعد أمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لعام 1998، من أهم المنتقدين للنظرية التي ترى أن الرفاه يعتمد على المنفعة المترتبة على استهلاك السلع و الخدمات. و لم تقف مساهماته في هذا المجال عند نقد أساسيات نظرية الرفاه، بل هدفت إلى إيجاد بديل مقنع. و تتلخص مساهماته في مقاربة القدرات التي انبثقت بين 1981 و 1985. حيث عرف الفقر في بداية الأمر على أنه خلل في الاستحقاقات، إلا أنه يتخلى عن هذا التعريف لاحقا لصالح مقاربة أوسع أعطت للفرد أهمية أكبر.

نشر سن سنة 1981 كتاب الفقر و المجاعة "Poverty and Famines"، الذي يمكن اعتباره أساس المقاربة التي يطورها لاحقا. يوضح سن من خلال عمله أن التعريف العام، الشائع استخدامه من طرف المنظمات الدولية، في زمن الأزمات الغذائية التي تؤدي إلى وقوع مجاعات، ليس عمليا، حيث يؤكد على ضرورة استكشاف قناة جديدة لفهم المجاعات. فحسب F.A.D. (Food Availability Decline)، ترجع حالات المجاعة إلى تناقص عرض المواد الغذائية المتوفرة، و كذلك عدم كفاية إنتاج الغذاء لإطعام جميع السكان. غير أن سن بين انطلاقا من دراسة المجاعة الكبرى التي حلت على بنغلادش سنة 1943، أن السببين السابقين كانا غائبين في بداية الكارثة، كما يبين أنه رغم أن سنة 1943 لم تكن سنة إنتاج وفير، إلا أن محزون الأرز كان كافيا لإطعام جميع السكان المعنيين. و منه يمكن للمجاعة أن تحدث رغم امتلاء صوامع الحبوب، أي أن المجاعة لم تعد تتأثر حصرا بالعرض الزراعي. كما يبين في نفس السياق، أنه في حالة الانخفاض المفاجئ لكمية الغذاء المتوفر، فإن ذلك لن يمس كل طبقات المجتمع بنفس الطريقة. مما دفعه إلى التساؤل حول الأسباب الدقيقة لظهور المجاعة، فلاحظ بسرعة أن الطبقات الاجتماعية التي تعاني من المجاعة هي تلك التي لا يمكنها الوصول بسهولة إلى الطعام، إما لعدم إمكانية الوصول إلى أسواق التبادل (مشكلة العزلة الجغرافية)، أو لعدم امتلاكهم لوسائل السيطرة على سبل الوصول إلى الغذاء،[46]لذلك فمن المهم فهم سبب عدم امتلاك ضحايا المجاعة الوسائل لتزويد أنفسهم بالغذاء. في هذا الصدد يقدم Sen إجابة تستند على فكرة الاستحقاق (Entitlement). تركز هذه المقاربة على قدرة الأفراد على تزويد أنفسهم بالغذاء، من خلال الوسائل القانونية السائدة في المجتمع، بما في ذلك استخدام عمليات الإنتاج، الفرص الموجودة في السوق و الطرق الأخرى لاقتناء الطعام.[47] يطلق سن على مجموع السلع التي يحوزها الفرد، بإنتاجها أو اقتناءها أو التي ورثها، الأصول الفردية التي يمكنها أن تأخذ عدة أشكال: رأسمال بشري، رأسمال مادي، رأسمال مالي، رأسمال اجتماعي. إذ تتيح تعبئة رأس المال، بأشكاله المختلفة، للفرد التبادل مع الغير، في إطار شبكة من التحويلات، للحصول على بعض السلع في أي وقت.[48] يسمح الهدف من هذه المقاربة بتسليط الضوء على علاقة كل فرد مع موارده الخاصة.

ومنه، لم يعد النقص في الموارد هو السبب في حدوث المجاعات، إذا يجب الأخذ في الاعتبار قدرة الأفراد على التحكم في مواردهم و تعبئتها للتبادل، و كذلك الطرق المؤسساتية السائدة في المجتمع. و منه تتعدد أسباب حدوث المجاعة و هي: نقص المواد الغذائية، نقص في الموارد التي تسمح بالحصول على الغذاء، نقص في التحكم في هذه الموارد، اضمحلال حقوق الوصول إلى السوق. و تمثل هذه الأسباب الأربعة مقاربة الاستحقاقات، التي يتم تمديدها لتحليل ظاهرة الفقر. كما يؤكد سن أنه لابد من الأخذ في الاعتبار وجود اختلافات بيولوجية و اجتماعية بين الأفراد، سواء على المستوى الفيزيولوجي أو على مستوى التحكم في مواردهم، إذ يمكن لمجموعة من الخصائص أن تحدد استخدام هذه الموارد. فتزويد كل أفراد مجتمع ما بنفس الوسائل لا يعني أن كل الأفراد سوف يحصلون على نفس النتائج، لأنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار سلوكيات الاستهلاك. لهذا يجب تجاوز المفهوم المادي للرفاهية و الفقر و التوجه نحو المفهوم من حيث الإنجازات.

يعتبر التطلع إلى تحقيق المساواة في الوسائل غير كاف فهو يحل جزء فقط من مشكلة الفقر، إذ لابد النظر إلى الفقر من منظور السيطرة على الموارد الخاصة. و منه فمقاربة الاستحقاقات تتيح إعادة تعريف و توسيع نطاق الفقر من خلال هذه الشروط. و في هذا الصدد يفسر سن إمكانية حدوث المجاعات رغم كفاية مخزون الغذاء لجميع أفراد المجتمع و وقوعها بصفة استثنائية على بعض الفئات

الضعيفة بعدم تحكم هذه الفئات في مواردهم الخاصة، أي عدم قدرتهم على تحويل هذه الموارد إلى غذاء من خلال عملية التبادل مع الغير. و يمكن توضيح مفهوم الفقر في نفس الشروط على أنه **"يكون الشخص فقيرا عند فقدانه القدرة على تحويل موارده إلى إنجازات، فالفقر إذا نقص في الاستحقاقات"**.[49]وتتعدد أسباب الفقر و هي: نقص في الموارد، غياب القدرة على التحكم في الموارد الخاصة، خلل في حق الوصول إلى الأسواق. و منه لم يعد الفقر ظاهرة متجانسة تنطبق بشكل متساو على جميع أفراد المجتمع، ففي ضوء فرضية التنوع والاختلاف البشري، يتوقف الفقر على مجموعة من المميزات الشخصية لكل فرد. و بالتالي لم يعد ينظر للفقر على أنه نقص في الموارد، و الحقوق، و السلع الأولية الأساسية، لكن بوصفه قصور شخصي في وسائل تحويل الموارد إلى إنجازات.

ينطلق سن 1985 من الحدود المتعارضة للمقاربات السابقة: لايجب اعتبار السلع غاية في حد ذاتها و إنما وسيلة لتحسين نوعية الحياة. لذلك ليس من الأنسب التركيز على هذه الأخيرة لدراسة الفقر. فعند تقييم الرفاهية الفردية لابد من التوجه نحو ما يمكن للأفراد أن يكونوا عليه و أن يقوموا به اعتمادا على مواردهم. لذلك نحن بحاجة للنظر إلى الفضاء الوظيفي، أي "ماهو قادر على القيام به شخص ما اعتمادا على هذه الموارد و مميزاتها"،[50] أي تقييم ما يمكن للفرد إنجازه اعتمادا على موارده. و بعدها يعرف سن الوظائف على أنها[51] **"مختلف الأشياء التي يطمح لها الفرد"** و منه يمكن للفرد إنجاز مجموعة من الوظائف التي تساهم في رفاهيته. تمثل هذه المجموعة متعددة الأبعاد، من حيث توافقها مع توليفة (combinaison) من عدة وظائف بسيطة، القدرة الفردية أي[52] **"التوليفات المختلفة للوظائف التي يمكن تنفيذها"**. يتعلق الأمر إذا بشكل من أشكال الحرية، أي الحرية الأساسية لتنفيذ مختلف التوليفات من الوظائف.[*] و إذا كانت توليفة الوظائف تعكس الإنجازات الفعلية، فمجموع القدرات يمثل، في الوقت نفسه، حرية الإنجاز، أي توليفات الوظائف الممكنة التي تمكن الفرد من الاختيار. و منه فالقدرة هي حرية الأشخاص بالتمتع للوصول إلى نوع من الحياة اللائقة، مثل الوظائف الاجتماعية، و تعليم و صحة أفضل، و طول العمر و احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية، فضلا عن أهمية المواطنة في الانتفاع من الفرص الاقتصادية.[53] و منه فالشيء المفقود عند الفقراء بالنسبة لسن هو القدرات الإنسانية. لهذا أولى الاهتمام إلى توسيع مقدرة الناس ليحيوا حياة يرغبون في تحقيقها، أو حياة لديهم من الأسباب ما يدعوهم لتثمينها.[54]

الخاتمة:

يمكن اعتبار النظر إلى التنمية على أنها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر، من أهم التطورات النظرية الحديثة في الفكر التنموي. و التي انبثق عنها أوسع تعريف للفقر، باعتباره انعدام الفرص والخيارات. متجاوزا بذلك المفاهيم السابقة للفقر، التي عرفها الفكر الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر، رغم أهميتها الكبيرة في نقل مشكلة الفقر إلى الحقل الاقتصادي، والتي اختلفت فلسفتها حول المتغيرات المؤدية للفقر و أساليب معالجته، حسب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي سادت كل فترة. انطلاقا من آدم سميث الذي تطرق لظاهرة الفقر عند حديثه عن مسألة توزيع الدخل، من خلال التحولات في الفعاليات الإنتاجية والعمل المأجور. كما تطرق ريكاردو لهذه المشكلة من خلال القانون الحديدي للأجور، و رفضه لقوانين الفقراء. أما مالتس، فقد تمكن من خلال نظريته التشاؤمية، حول نمو السكان و كميات الغذاء، من وضع بعض الموانع لتطور عدد السكان، ومنه الحد من الفقر. بينما أبرَز مفكرو التيار الماركسي المعارض، مشكلة الفقر كنتيجة للمرحلة التي وصلت إليها الرأسمالية الصناعية، ونادوا بأن ظهور الاشتراكية وحده يمكن أن يحسن مصير العمال. إذ يختفي الفقر في المجتمع الشيوعي، بفعل تقسيم الثروات وفقا لمبدأ "لكل حسب حاجته". و قد تزامن تطور هذا الفكر مع ظهور دولة الرفاه و تطور السياسات الاجتماعية. كما ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية أدبيات التنمية الاقتصادية، المرتبطة أساسا بالنمو الاقتصادي، والتي اهتمت بمسألة الفقر باعتباره رافد من روافد التنمية. إلا أنه اتضح، على ضوء خبرات الدول النامية، ضعف الصلة بين نمو الدخل و الفقر، فظهر مفهوم جديد للتنمية، أولى العنصر البشري عناية خاصة، خاصة في شقه المتعلق بالفقر. و قد تبلور ذلك مع تبني برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي لهذا التوجه، الذي يتعدى الجانب النقدي للفقر إلى توسيع خيارات وحريات البشر، معتمدا على أفكار أمارتيا سن.

الهوامش :

* حيث يتجلى موقف هذا الأخير بوضوح في كتابه "خرافة النحل" إذ يرى أن عدم المساواة شرط الثراء، و القضاء عليها يؤدي إلى إفقار المجتمع أو تدميره، ثم يستخلص أن الازدهار الاقتصادي للمجتمعات يقوم على علاقة عكسية مع الفضائل الأخلاقية، ويؤول به الأمر إلى حد القول أن التفاوت في الثراء مقبول أخلاقيا.

1-هيلبرونر روبرت، قادة الفكر الاقتصادي، ترجمة ا لبراوي راشد، ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2002، ص.59

2-المرجع السابق، ص.58

3- نامق صلاح الدين، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص.18

4- حشيش عادل أحمد، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، سنة الطبع غير مذكورة، ص 172.

* كان يرى سميث أن الحد الأدنى من الأجر هو عبارة عن الحد الأدنى من سبل المعيشة.

5- حشيش عادل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 172.

6- lallement Jerôme, les économistes et les pauvres, de Smith à Welras, Article à paraître dans l'Économie politique CES (Paris1 - CNRS) et Université Paris Descartes, 06 Mars 2012, p06.

* يمثل الأجر الطبيعي بالنسبة لريكاردو الأجر الكافي لإعالة العامل و زوجته و كذلك رعاية طفلين حتى يبلغا ليحلا محل والديهما في العمل، و الحول دون زيادة في عدد السكان.

7- Monchot Claude, Les classiques Smith et Ricardo, Seancel, attac, Rhone/Institut de la formation, université de lyon2, Lyon, France, Octobre2002, P08.

8- يسري عبد الرحمان، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 205.

9-نامق صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص24.

10- حشيش عادل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص .197

11- نفس المرجع السابق، ص .198

12- يسرى عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص.223

13- نفس المرجع السابق، ص .228

14-هيلبرونر روبرت، مرجع سبق ذكره، ص.146

15-حشيش عادل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص .226

16-نفس المرجع السابق، ص 227.

17- Alexendre Bertin, pauvreté monétaire, pauvreté non monétaire -Une analyse des interactions appliquée à la Guinée-, Thèse pour le Doctorat en sciences économiques, Université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2007, P44.

18- حشيش عادل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.267

19- نفس المرجع السابق، ص .268

20- هيلبرونر روبرت، مرجع سبق ذكره، ص.124

21-نفس المرجع السابق، ص ص125، .126

22-حشيش عادل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 313.

23-lallement Jerôme, op-cit, p10.
24-النجفي سالم توفيق و أحمد فتحي عبد المجيد، السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر، مركز دراسات الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص .64
25- حشيش عادل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص.411
26-النجفي سالم توفيق و أحمد فتحي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص .65
27- جالبريت جون كينيث، ، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة بلبغ أحمد فؤاد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص ص149، .150
28-حشيش عادل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 412.
29- Alexendre Bertin, op-cit, P39.
* يرى A.Smith أن الفرد من خلال سعيه وراء تحقيق مصلحته الخاصة يساهم بشكل غير مباشرفي تحقيق السعادة الجماعية.

30-Alexendre Bertin, op-cit, P42.
31-lallement Jerôme, op-cit, p12,13.
32-Ibid, p15.
33-Alexendre Bertin, op-cit, P42.
* أما مارشال(1842-1924) فكان ينظر لعلم الاقتصاد على أنه أداة لخدمة البشرية، كان هدفه من الكتابة في الاقتصاد هو إعادة صياغة الأفكار التقليدية مع استخدام أدوات التحليل التي جدت، يختلف عن باريتو و فالراس في اعتماده على أسلوب تحليل التوازن الجزئي بدل الشامل. كما اهتم بوجه خاص بالمنفعة و الاشباع، و درس منحنى الطلب، و جعل الاستهلاك هو الأساس و الغرض من النشاط الاقتصادي.

*و في العام 1920 نشر (آرثر بيجو) كتابه الأساسي في الاقتصاد والذي يعتبر النظير لكتاب (المبادئ) الذي وضعه مارشال قبل ثلاثين عاما، و الذي أطلق عليه اسم (اقتصاديات الرفاهة).
34- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المجلد الثاني، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1981، ص 713.
* كانت تضم المؤسسات الخاصة: الأسرة الممتدة، المؤسسة الدينية، الأشراف الذين يتصدقون على الفقراء، و النقابات الحرفية التي كانت تجمع مواردها لحماية أعضائها.
35- البنك الدولي، تقرير التنمية البشرية في العالم 2001/2000: شن هجوم على الفقر، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2001، الإطار 2-1، ص.17
36-النجفي سالم توفيق، أحمد فتحي عبدالمجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص39-.40
37-اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية: مدخل مفاهيمي، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص.09
38- جصاص محمد، الفقر و السياسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، 2016/2015، ص.38
39-اعمر بوزيد احمد، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر –حالة خميس مليانة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، 2012/2011، جامعة تلمسان، ص .45
40-العيسوي ابراهيم، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000، ص.14
41-البنك الدولي، تفرير عن التنمية في العالم2000/1999: دخول القرن 21، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2000، ص ص 15-.16
42- عبدالرزاق الفارس، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص .10

43- العيسوي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص .14
44- الإمام محمد محمود، السياسة الاقتصادية الكلية و آثارها التوزيعية و مكافحة الفقر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1996، ص36.
45-Le programme des nations unies pour le développement (PNUD), rapport sur le développement humain 1990, économica, Paris, 1990, P 10.
46-Alexendre Bertin, op-cit, p 80.
47- Amartya Sen, Welfare, Preferences and Freedom, Journal of Economics, n° 50, 1991, p4.
48- Alexendre Bertin, op-cit, p 81.
49- Bertin.A et Sirven.N, Social Capital and The Capability Theory, in Clary, B.J, Dolfsma, Ethics and the Market, Insight from social Economics, New york, Editions Routledge, 2006, P
50- Amartya Sen, On Ethics and Economics, Oxford: Black Well, 1987, trad. de Sophie Marnat, Ethique et Economie, Paris: Presses Universitaires de France, 1993, P 06.
51-Amartya Sen, L'économie est une science morale, Paris, La Découverte, Paris, 1999, P 82.
52- أمارتيا سن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت، منشورات المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 2000، ص74.
* في الواقع، كل مجتمع يقدم مجموعة واسعة من الوظائف المحتملة الخاصة به و التي لا تتماثل مع وظائف مجتمع آخر، لذا فلا توجد قائمة نهائية من الوظائف و إنما أساس مشترك لكل المجتمعات.
53- النجفي سالم توفيق، أحمد فتحي عبدالمجيد، مرجع سابق، ص.43
54-علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي، مجلة جسر التنمية، العدد 26، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2008، ص 15.